

تداعيات الحراك العربي على الأمن القومي الجزائري

الباحثة ليلى كرفاح

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

الملخص

هذا المقال سيعكس قراءتنا لمجموع الوقائع التي تعرفها المنطقة العربية منذ نهاية 2010م. بحيث أن سيولة الأحداث تنتج إلى حد اليوم ديناميكية جيوسياسية إقليمية ودولية؛ أفضت إلى أشكال من الفوضى والحروب الداخلية. هذا المشهد الاستراتيجي الذي يتسم بمزيد من الفوضى والاستقرار يجعل من الجزائر تعيش تحديات حقيقية أمام ضمان أمنها واستقرارها. ولفهم الوضع الراهن للمنطقة العربية؛ لابد من التركيز على جميع العوامل داخلية كانت أو خارجية، مباشرة أو غير مباشرة، والتي استثمرت في البيئة السياسية العربية؛ الأمر الذي جعل منها بؤرة للتوتر والأزمات البعيدة المدى. لا يخفى على أي كان أن الجزائر ليست بمأمن عن هذه الانعكاسات الخطيرة التي يفرزها المشهد الاستراتيجي لما بعد الحراك العربي. مما يضع الجزائر مباشرة أمام تهديدات استراتيجية؛ والتي تستوجب ضرورة التفكير بجدية لمواجهتها.

الكلمات المفتاحية: الحراك العربي، الأمن القومي، الاستراتيجية، الأمن الإقليمي، التهديد.

مقدمة

يعتبر الحراك العربي من بين القضايا السياسية المتشابكة خاصة في خضم الكم الهائل من التحليلات المتناقضة، وحتى معزل عنها؛ لأن الحراك العربي أفرز تحولات استراتيجية مازالت سياقاتها ممتدة وتداعياتها متفاعلة، وتأثيراتها متنقلة.

في خضم هذا الغموض والتحليلات المتناقضة فهناك من هتف لهذا الحراك على أساس أنها ثورات؛ على خطى الثورة الفرنسية التي أدخلت فرنسا؛ بل وأوروبا في عصر

جديد في نهاية القرن الثامن عشر. وهناك من يرى أن هذا الحراك ما هو إلا مؤامرة غربية ضمن سرورة تاريخية تبدأ من اتفاقية "سايكس بيكو" إلى مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي تبنته الاستراتيجية الأمريكية بدءا باحتلال العراق كتمهيد له. وهناك من يتبنى موقفا وسطا بحيث يجمع بين توفر الأرضية لقيام هذا الحراك والاختراق الدولي أو التوظيف الخارجي لهذا الحراك. ولاجتناب التحيزات الفكرية والأيدولوجية والتفكير بذهنية التمنيات والعواطف، وبعد الاطلاع على كم معتبر من الوثائق، يمكن القول، أن الحراك العربي هو عبارة عن عملية ذات مدخلات ومخرجات جيواستراتيجية. لذلك كان لزاما علينا تشریح هذه الاحداث لمعرفة الأسباب الكامنة وراءها والأهداف المرجوة منها. مع التطرق إلى انعكاساتها الخطيرة على أمن واستقرار الجزائر لذلك كان لزاما أن ننطلق من السؤال التالي: كيف للجزائر أن تضمن أمنها في ظل الفوضى التي أفرزها المشهد الاستراتيجي للحراك العربي؟

1. إشكالية تحديد المفاهيم

الواضح أن الدراسة قد استعانت بمصطلح الحراك بدل الثورة لأسباب تحليلية تم التوصل إليها من خلال الاطلاع على مجموعة من الوثائق والتقارير، وكذلك بعد تشریح لمفهوم الثورة، وكذلك من خلال استقراء الواقع والادوار الفاعلة في مسار الحراك العربي.

إن الثورة بمفهومها المعاصر تعني التحول المفاجئ والعنيف الذي لا يتوقف إلا عند تحقيق هدف معين يشتمل على الجودة، بحيث يمس جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمجتمع ما، ويتم ذلك بواسطة حراك شعبي؛ ويتضمن في المشروع الذي تحمله الثورة الجودة، الذي لا بد من تحقيقه. لذلك لا بد من أن ننفي مصطلح الثورة على تلك التي لم تكتمل.

يعرف "صامويل هنتنغتون Samuel Huntington" الثورات الكبرى بأنها ذلك التحول السريع، الكامل والعنيف الذي يمس القيم، البنية الاجتماعية، والمؤسسات السياسية، والممارسات الحكومية، والقيادات السوسيوسياسية.⁽¹⁾

منه يتبين أن الثورة هدفها التغيير الإيجابي حسب تصورات أفرادها، بحيث يقول المؤرخ الأمريكي "Crane Brinton" أن الثورات تولد من الأمل على عكس ما يتصوره الكثيرون.

ويعود هذا التركيز على تحديد المفاهيم إلى أنه يعد ضروريا للتعرف على أبعادها ومجالاتها ومدلولاتها مما يسهل صياغة الأفكار وتوضيح مقاصدها. بمعنى أننا لا نسعى إلى بناء مشروع مفهومي؛ إلا أن الحقائق تبقى موضوعية والتي تبقى مجرد بيانات عن الظواهر. هذا الأمر الذي أجبرنا على التطرق إلى تحليل مفهومي مما يساعدنا على رصد حقيقة الظاهرة محل الدراسة.

أدعم هذه الرؤية بما قاله "طارق رمضان"⁽²⁾

" البعض يستعمل ثورة و ربيع، وأنا استعمل كلمة انتفاضة لأسباب متعددة، أولا لأنني أعتقد أننا نعيش ثورات منتهية يمكنني حتى أن ألمس في بعض الوقائع أن الأمر يتعلق بثورات مسروقة أي ان هناك انتفاضات سرقت. ثم إنني ما زلت أضع علامة استفهام أمام مصطلح الربيع العربي، هذا ما أكرره دائما في تحليلاتي لا أبالغ كثيرا في التفاؤل، أقصد أن هناك مجموعة من المسائل التي يجب التوقف عندها."

بمعنى أن الثورة عند طارق رمضان تتحدد وفقا لنتائجها. بقدر ما كان الاختلاف حول تحديد حقيقة ما حدث في المنطقة العربية منذ 2011م بين ثورات وانتفاضات، كذلك كان الاختلاف حول الأسباب والعوامل التي أدت بهذه المنطقة أن تعرف مثل هذه الأحداث والتي تعتبر منعطفا تاريخيا في المنطقة.

وبما أن قراءتنا حددت طبيعة هذا الحراك العربي على أنه عملية جيواستراتيجية استفادت من حقيقة الأوضاع التي تعرفها شعوب المنطقة، لذلك يمكن تحديد مجمل هذه الأسباب الداخلية والتي ترتبط أساسا في سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

2. تفسير الحراك العربي (بين الأسباب الداخلية والأسباب الخارجية)

• العوامل الداخلية

تعددت المقاربات والتفسيرات للأحداث التي تعرفها المنطقة العربية منذ أواخر سنة 2010م، حول طبيعة وأسباب الحراك العربي، إلا ان هناك مجموعة من العوامل الداخلية التي تم الاستثمار فيها، في ظل عملية جيواستراتيجية لإعادة صياغة خارطة السياسية للمنطقة العربية.

يقول "روبرت كابلان" أن الشعوب العربية لم تنتفض بسبب المأزق الفلسطيني، ولم تثر بسبب الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بقدر ما ثارت ضد البطالة والطغيان واهدار الكرامة في مجتمعاتها الداخلية وهذا ما يشكل الموجة من التغيير في تاريخ الشرق الأوسط.⁽³⁾

فسياسيا يمكن ترجمة هذه الأسباب في طبيعة الدولة في العالم العربي بحيث أنها وإلى حد بعيد هي مجسدة في شخص الحاكم، الأمر الذي جعل منها أداة في يد النخبة الحاكمة. كما تتميز بعض من هذه الدول بعدم اكتمال بنائها المؤسساتي وتبقى ليبيا خير مثال على ذلك. إلا أن معظم هذه الدول قامت بإنشاء مزيد من المؤسسات ورغم ذلك تبقى دول فاشلة هشة وضعيفة سواء ما يتعلق في خلق علاقة مع مجتمعها خاصة في ظل غياب مشروع مجتمع الذي يركز عليه المفهوم المعاصر للدولة. مما أدى إلى إضعاف روح المواطنة الأمر الذي أدى إلى تحفيز الشائعات الطائفية والقبلية مما جعل من الدولة تواجه بيئة من التحديات والتي تؤثر على بقائها.

تبقى هذه الدول العربية فقيرة سياسيا بمعنى أنها نسخة عن الدولة الأمة التي تأسست في أوروبا، والتي كانت وليدة ظروف وبيئة معينة، وينعكس هذا الأمر في طبيعة قوانينها ودساتيرها التي لا تراعي خصوصية مجتمعاتها.

وفقا لتصنيفات الأمم المتحدة للدول ووفقا لمؤشر الاستقرار السياسي، الذي يتوقف على التوترات الاثنية، النزاعات العسكرية، النزاعات الداخلية، العنف السياسي، والتعديلات الدستورية، والانقلابات العسكرية، الاضطرابات الاجتماعية، تم تصنيف الأنظمة العربية أنظمة سياسية غير مستقرة.⁽⁴⁾ بحيث أن أغلب الأنظمة القائمة فاقدة للشرعية، بحيث أن طبيعة الدولة تتحدد بدرجة الشرعية.

اقتصاديا تعتبر اغلب الدول العربية دول ذات طبيعة ريعية تعتمد على العائدات النفطية، مما جعلها تخفق في تنويع مصادر الدخل، بل لم تنجح حتى في استثمار العائدات الريعية لخلق التنمية الحقيقية التي تتوقف على تنويع القاعدة الإنتاجية. هذا الأمر جعلها تواجه أزمات بفعل انخفاض أسعار النفط، وتركها عرضة لأزمات اجتماعية واقتصادية محتملة وأكيدة.

كما تعاني الدول العربية من ارتفاع في نسبة البطالة، حيث بلغت سنة 2005 نسبة 14.4 بالمائة أي ما يعادل 17 مليون عاطل عن العمل،⁽⁵⁾ باستثناء ليبيا التي تستقبل حوالي 3.5 عامل أجنبي".⁽⁶⁾ وتختلف نسبة البطالة من دولة إلى أخرى؛ لكن في حقيقة الأمر، فإن الدول العربية بحاجة إلى استحداث حوالي 51 مليون منصب شغل للقضاء على البطالة بحلول 2020م. ويلاحظ وجود تباين كبير في معدلات البطالة بين الشباب في الدول العربية، إذ تنخفض إلى نحو 11 بالمائة في الكويت؛ بينما تصل في تونس إلى 42 بالمائة. بحيث يبدو الوضع حرجا بصورة خاصة في البلدان الأقل نموا والتي تعاني من الصراعات، ويهدد ارتفاع مستويات البطالة بين الشباب تماسك النسيج والاستقرار الاجتماعي في المنطقة.⁽⁷⁾

مع ضرورة الإشارة إلى أن دول المنطقة تعاني من انتشار واسع للفقر، حيث بلغت قيمة مؤشر الفقر البشري، أكثر من 30 بالمائة في كل من عمان ومصر والمغرب وجزر القمر والسودان واليمن وموريتانيا وجيبوتي.⁽⁸⁾

يمكن تحديد محركات مشتركة بين جميع دول المنطقة التي أدت إلى الحراك الذي عرفته هذه الدول وهي:

- بروز جيل جديد من الشباب المتعلم والطموح لحياة أفضل؛
- التهميش الاقتصادي والاجتماعي والذي يعود إلى اللامعالة في توزيع الثروة، مما خلق فجوة بين أفراد المجتمع؛
- غياب الحريات السياسية أدى إلى قهر سياسي واجتماعي.

• العوامل الخارجية

بالنسبة للعوامل الخارجية فتستنبطها الدراسة من خلال استقراء الواقع وبالاكتفاء على مجموعة من الوثائق التي تؤكد أن الحراك ما هو إلا مخطط أمريكي لأهداف معينة سنوضحها فيما بعد مع التذكير أن التحليل سيكون وفق مقاربات، لأنه وحسب تعبير طارق رمضان أن كل هذه المواقف السياسية لا يمكن فهم شيء منها؛ إذا لم نقرأ معها المصالح الاقتصادية والجيواستراتيجية الإقليمية والدولية بمعنى من الضروري القيام بقراءة ثلاثية الأبعاد سياسية، اقتصادية، و جيواستراتيجية لأن كل شيء مرتبط.⁽⁹⁾ فهذا التحول هو نتاج لعملية أمريكية تستهدف تغيير الملامح السياسية للمنطقة.

جورج بوش في 2003م في حربه على العراق يقول: أن هذه مقدمة لحركة واسعة لدمقرطة المنطقة، الأمر الذي أدى إلى تعبئة كل الوسائل لتحقيق هذا المشروع المتعدد الأبعاد والأهداف. تظهر تفاصيل العملية مع صدور القرار الرئاسي الأمريكي رقم 11 في 2010/08/12م أصدرها أوباما تحت عنوان "الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" موثق في السجلات والمحفوظات الرسمية الأمريكية.⁽¹⁰⁾

لقد شارك في تحضير هذه العملية الجيوستراتيجية دول وحكومات ومنظمات شبابية وشبكات انترنت وقنوات تلفزيونية وشخصيات إسلامية عالمية، ومعاهد تدريبية وبحثية من بينها معهد السلام الأمريكي الذي صاغ مشروع الربيع العربي عام 2010م ودرب آلاف الناشطين العرب على "استراتيجيات الكفاح غير المسلح واللاعنف" دون استخدام القوة العسكرية والعنف وقد صاغها "Gene Sharp" * المفكر السياسي لوكالة CIA ورئيس مؤسسة "ألبرت أينشتاين".⁽¹¹⁾

كل شيء يوضح أن ما حدث في المنطقة العربية هي امتداد للثورات الملونة التي عرفتها دول أوروبا الشرقية في سنة 2000م، كما يظهر للجميع أن الولايات المتحدة الأمريكية هي من تقف خلف هذه الانتفاضات العربية.⁽¹²⁾

ولقد ساهم في هذا الأمر مجموعة من المنظمات غير الحكومية المتخصصة على رأسها منظمة (Optor résistance)، وهي المنظمة التي لعبت دورا كبيرا في إسقاط نظام ميلوزوفيتش في صربيا سنة 2000م، بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية. أصبحت هذه المنظمة من أهم مراكز التكوين دوليا لحركة اللاعنف. بالإضافة إلى منظمات أخرى لقيادة الثورات الملونة مثل (kmara) في جورجيا، (Pora) في أوكرانيا، ومنظمة (Kelekel) في كيرخيستان وكلها تحمل نفس المعنى "كفى".⁽¹³⁾ لقد بدأت هذه المنظمات ابتداء من المعارضة البورمية 1993، وانتقلت إلى أندونيسيا 1998، وصربيا 2002، وأوكرانيا 2006، وجورجيا 2006، وتايلند 2007، وقرغيزستان 2008، وماليزيا 2009، ووصلت إلى إيران 2009.⁽¹⁴⁾ كما نجد أن هذه المنظمات قد أسست حركات لها في المنطقة العربية مثل حركة 6 افريل والتي تحمل نفس الرمز الذي يرمز إلى قبضة اليد مما يؤكد علاقتها بحركة (Optor).

وقد تحدث عن هذه العلاقة الكاتبان الأمريكيان "كير كباتريك" و "ديفيد سانجر" في مقالة نشرتها صحيفة New York Times سنة 2011، تحت عنوان ⁽¹⁵⁾ The Link Optor an 6 April.

لقد انخرط العديد من الشباب في هذه الحركات خصوصا في مصر وتونس نذكر على سبيل المثال لا الحصر الناشط التونسي "سليم عمامو" عضو مجموعة "أنونيموس" التونسية للقرصنة على الانترنت التي تولت اختراق مواقع الحكومة التونسية على شبكة الانترنت ولاحقا أصبح وزيرا وكاتبا للدولة لشؤون الشباب في حكومة الثورة التونسية الجديدة.⁽¹⁶⁾ بالإضافة إلى العديد من الناشطين من دول عربية أخرى "كأسامة المنجد" و "فداء السيد" من سوريا، الذين تشربوا أفكار "Gene Sharp"، هذا الأخير قامت قناة الجزيرة الفضائية بتكريمه بإنتاج فيلم وثائقي خاص به بثته تحت عنوان "أستاذ الثورة" وعرض في 2012/1/14 وتحديث فيه ناشطون عرب من مصر وتونس وسوريا.⁽¹⁷⁾ هذا المفكر الأمريكي ينصح بضرورة "ألا تحمل الثورات أي هوية فكرية أو سياسية كي يشارك فيها الجميع وينضوي فيها الجميع، وهذا ما يمكنها من خداع أجهزة الأمن والشرطة واجتذاب أكبر عدد من الناس من كل التيارات، مع حمل هذه المطالب الشعبية والعمالية والحقوقية في البداية، ومن ثم تتدرج المطالب لتصل إلى إسقاط رأس النظام".⁽¹⁸⁾

لا يكفي المقام لذكر كل المنظمات وأدوارها واجتماعاتها وكيفية تمويلها، لكن تم الإشارة إليها لفهم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي ساندت هذه الديكتاتوريات لمدة لا تقل عن 30 سنة، وفجأة أصبحت تنادي بإسقاطها، لفهم ما وراء الستار. بحيث أن هذه العملية استوجبت إسالة الدماء لتظهر على أنها ثورات مما يعطي لها المصداقية.

كما لا يمكن تجاهل دور وسائل الاتصال في الحراك العربي الفيسبوك، تويتر، Google، فمثلا عند قطع الانترنت من طرف السلطات المصرية والهواتف النقالة، اجتمعت إدارة Google، twitter لإيجاد حل يسمح للناشطين على الانترنت المصريين بالتواصل والحل كان speak2 tweet هذا يسمح بتشكيل مجانا رقم من ثلاثة أرقام هاتف متاح وترك رسالة.⁽¹⁹⁾ لقد ساعدت الجهات الأمريكية تقنيا في نجاح المنظمات

الشبابية في الوصول إلى شبكة الانترنت عبر تزويدهم ببرنامج TOR*، وبرنامج آخر أكثر تطوراً ويدعى commotion تموله مؤسسة مبادرة التكنولوجيا المفتوحة الأمريكية التي تديرها شركة Google، ويسمح للناشطين بالاحتفاظ بالمواد وإرسالها في الوقت المناسب بدون التأثير بالإجراءات الأمنية للأجهزة التونسية.

ويجب ان نوضح أنه ومن أجل فهم حقيقة هذه العملية الجيوستراتيجية كان لا بد من التركيز على البعد الاقتصادي، لأنه وقبل النزول إلى الشارع لطلب الحرية لابد أن نسأل من يتحكم بالبورصة وباقتصاد العالم، لأنه ومن المستحيل أن نجد ديمقراطيات دون استقلال اقتصادي، لذلك وإن حللنا من خلال المقاربة الاقتصادية فإن ذلك يكون سببه ديناميكية الرأسمالية التي تعمل على خلق سوق عالمية ويتحقق ذلك من خلال تفتيت دول المحيط لإخضاعها لقوانين الرأسمالية التي تعمل على إعادة تكوينها لصالح بقاء الهيمنة الرأسمالية، وهو أمر حتمي لتطور الرأسمالية حسب تعبير لينين.

لم تعرف ديناميكية الرأسمالية حدوداً، بل ودمجت العالم بأسره في نظامها مخضعة البلدان التي كانت تسيطر فيها أنماط انتاج ما قبل رأسمالية لهيمنتها. فالعولمة الحالية تقدم نفسها على أنها مشروع جديد ذو توجه كوني، مما جعل غط الإنتاج الرأسمالي قائماً على التبعية، والذي يعمل على خلق سوق عالمية جديدة تخضع لقوانين الرأسمالية والتي تعمل على إعادة تشكيل العالم لصالحها مما يضمن لها السيطرة والبقاء.

لقد رافق هذا التوسع الرأسمالي صراعاً عالمياً حول من سيقود هذه الإمبراطورية الجديدة أو سيكون مركزها، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. ولقد تمّ رصد العديد من الوسائل لتجسيد هذا المشروع، من أهمها توظيف المكونات الثقافية للأمم وتحويلها إلى ايديولوجيات متعصبة، فالعولمة الرأسمالية تعمل على فرض هويتها وغط استهلاكها وانتاجها، مما يساعدها على التوسع، هذا الأمر تقابله ردود أفعال من الهويات الداخلية للأمم، الأمر الذي يؤدي إلى التفتيت الثقافي للدول المركبة الهوية أو المتعددة الطوائف والإثنيات، وهو من شأنه أن يدخلها في فوضى وحروب أهلية. هنا تبدو كلها منبهة بالنماذج الغربية خاصة الأمريكية والتي تعيش حالة سلام، مما يفتح الطريق التدريجي لانخراطها في الدولة الرأسمالية العالمية التي هي في طريق التشكل، وهذا ما ظهر في كتابات "فوكوياما" على سبيل المثال لا الحصر.⁽²⁰⁾

وهنا نكون قد تجاوزنا حدود القراءة السياسية وأخذنا في اعتباراتنا المعطيات الاقتصادية الدولية، بحيث أن العلاقات الاقتصادية تغيرت وهي إلى مزيد من التغير. الصين ضاعفت علاقاتها الاقتصادية سبع مرات في المنطقة العربية، الهند بدأت في التدخل على المستوى التكنولوجي، وعلى العلاقات الجديدة التجارية خاصة فيما يخص البترول والغاز.⁽²¹⁾ هذا الأمر يساعدنا في فهم المنطق المتناقض سياسيا، ذلك من خلال التحديات الاقتصادية العالمية، لذلك كان لابد من خلق تغيير وإيجاد سبل جديدة لضمان الهيمنة والسيطرة من خلال هذا الزلزال الجيوستراتيجي، مما يحقق تقويض الوجود الصيني في المنطقة، مع ضمان أمن الكيان الصهيوني الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية.

إنّ عملية "الربيع العربي" ستستمر وفق تقدير الإدارة الأمريكية من عشر إلى عشرين عاما حسب تصريح "وليام تايلور" في الخارجية الأمريكية، وهذا ما يعني صعوبة إجراء تقييم نهائي لحسابات الربح والخسارة.⁽²²⁾

3. التحديات الأمنية على الجزائر بعد الحراك العربي

يبدو بشكل أو بآخر أن المنطقة العربية دخلت في مرحلة من الفوضى، بحيث أفرزت مجموعة من الانعكاسات وتأثير هذه الأخيرة على الاستقرار وبالتالي تهديد الأمن في المنطقة.

وأمام حقيقة أن المنطقة العربية أصبحت كتلة من الفوضى ما جعلها في قلب مشاريع استراتيجية يسعى كل منها لتمكين نفوذه وفرض سيطرته وتحقيق أجندته، وهذا ما يفسر استمرار التدخل الأجنبي؛ الأمر الذي أدخل المنطقة في مزيد من الإشكاليات؛ وهذا كان بمثابة بيئة مناسبة لبلورة مشاريع دولية وإقليمية متصارعة على المنطقة، وهنا يزداد توضح معالم تجسيد مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يعكس ضرورة تغيير خارطة المنطقة، بحيث تجد المنطقة نفسها مجددا أمام اتفاقية "سايس بيكو". اليوم الأحداث في سوريا وصلت إلى درجة الحديث على ضرورة تأسيس فيدرالية. أما ليبيا عاد احياء الجدل حول الدولة الاتحادية، خاصة أمام افتقار ليبيا لسلطة فاعلة، بالإضافة إلى وجود تفاعلات قوية داخلية مختلفة التوجهات مع حضور للقوى الأجنبية، ومع افتقار ليبيا لأي خبرة سياسية ومؤسسية تضمن إعادة البناء؛ تزداد الخلافات حول

الهوية والاندماج الوطني وكذلك ملف الفيدرالية التي تدعمها التركيبة القبلية للمجتمع الليبي.

من جهة أخرى فإن اليمن، مع تاريخه الطويل من الصراع الداخلي واختراقه من طرف القاعدة، ومع آفاق اقتصادية محدودة، عاد من جديد، بعد خطابات ديموقراطية إلى مطالب انفصالية من طرف الحوثيين انجر عنها تدخل التحالف العربي (السعودية والامارات) ما جعل الأزمة اليمنية تتوافر فيها جميع الشروط التي تؤهلها للاستمرار لسنوات عديدة.

أفرز الحراك العربي العديد من التحولات الاستراتيجية سواء أمنية، اجتماعية وسياسية، والتي قد يتم الاستثمار فيها. واليوم تجد المنطقة نفسها أمام فاعلين جدد من غير الدول، كالجماعات المسلحة غير الخاضعة للدولة، وعصابات الجريمة المنظمة والاسلحة التي أصبحت في متناول الاثنيات مما أدى إلى تفعيل الوشائج الطائفية مما يزيد من تأكيد سيناريو فشل الدول بالإضافة إلى تنظيم "داعش" الذي يضاف إلى تنظيم القاعدة.

ومن الطبيعي أن تؤثر هذه الفوضى على الجزائر باعتبارها تقع على امتداد هذه المنطقة، بحيث كان لزاما على الجزائر بناء منظومتها الأمنية، لمجابهة التحديات التي أفرزها الحراك العربي خاصة في محيطها الإقليمي، ففي هذه المرحلة أصبح الحديث عن الأمن القومي الجزائري أكثر تعقيدا نتيجة اتساع دائرة التهديدات ونوعيتها، خاصة أنها تهديدات عابرة للأوطان، وهذا ما دفع الجزائر نحو محاولة خلق أدوات أمنية في مقدورها التحكم في خارطة التحديات للأمن القومي الجزائري.

لقد نتج عن الحراك العربي مجموعة من تحديات أمنية انية ومحتملة ذات تأثير مباشر على الجزائر تتمثل أساسا في:

- طرورات الانفصال والخروقات المذهبية

تقوم الدولة الوطنية عند نشأتها على جمع كل المقومات المتنوعة والمختلفة التي يتميز بها المجتمع، واعطائها هوية مشتركة؛ بهدف العيش تحت سلطة سياسية موحدة.

لذلك يعد الانقسام الاجتماعي أخطر وأكثر ما يهدد بقاء الدول والأمن الوطني. وهذا التهديد يترجمه انقسام أفراد الوطن الواحد وتقوقعهم على ما يجمعهم من مقومات ضيقة وتقديهم ولائهم لانتماءاتهم المبنية على الشعور بالانتماء إلى أصول متباينة أو التحدث بلغات مختلفة أو الاعتقاد بديانات متعددة على حساب ولائهم للوطن الذي من المفروض أن يسمو شعورهم بالانتماء إليه عن أي إحساس آخر.⁽²³⁾

تعتبر خطابات الانفصال من بين الأمور التي قامت أحداث الحراك العربي باستفزازها، مع العلم أنها كانت قائمة من قبل.

لقد بدأ التطبيق الفعلي لمشروع الشرق الأوسط الكبير مع احتلال العراق؛ بحيث تم إعلان عن مشروع المحاصصة الطائفية الذي اقترحه الحاكم المدني الأمريكي "بول بريمر" والذي أسس لتقسيم العراق إلى دويلات على أساس طائفي وقومي؛ لقد قوض هذا المشروع أسس الوحدة الوطنية، من خلال تكريس النزوع الطائفي التقسيمي.⁽²⁴⁾ والقراءة العميقة لهذا المشروع توضح أنه عملية جيواستراتيجية تهدف إلى إعادة الخارطة الجيوسياسية للمنطقة لذلك هناك من المحللين الذين يرون أن ما اصطلح على تسميته "الربيع العربي" بأنه آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير. بحيث أن محاولة تفتيت المنطقة يبدو واضحا في استراتيجيات الولايات المتحدة والكيان الصهيوني. على وجه الخصوص. بدأت تظهر استراتيجيات التقسيم مع انفصال جنوب السودان في 2011م تنفيذا لاتفاقية "نيفاشا"، كما تبقى أزمة "دارفور" قائمة خاصة مع اكتشاف النفط، الأمر الذي جعل من هذا الإقليم مسرحا للصراع بين الشركات النفطية الصينية والأوروبية والأمريكية. يبقى سيناريو انفصال إقليم "دارفور" من أقوى السيناريوهات القائمة.

مع الحراك الذي عرفته المنطقة عادت خطابات الانفصال في اليمن مع تنامي الشعور بالإحباط وانعدام الثقة لدى الحوثيين، مما أدخل البلاد في حرب أهلية أين يبقى سيناريو الانفصال مطروحا وبقوة. نفس الأمر بالنسبة لسوريا حيث أدخلت الأزمة البلاد في متاهات الطائفية وطروحات الانفصال والتقسيم.

كما تشهد ليبيا المزيد من الانقسام الذي يتعمق أيديولوجيا وسياسيا وعسكريا، أين أصبح منطق القبيلة مطروحا بقوة. هذا الأمر طرح إشكالية بناء الدولة الليبية بسبب غياب التوافق الذي يضع ليبيا امام سيناريو التفتيت والتقسيم.

إن طرح الانفصال في المنطقة العربية والذي يتزامن مع نوايا مشروع الشرق الأوسط، يدعو الجزائر أن تكون حذرة خاصة أن خطابات الانفصال كانت حاضرة. لأن المسألة ترتبط مباشرة بتهديد التماسك المجتمعي الذي يرتبط مباشرة بأمن الدولة الجزائرية، خاصة أنه كان من بين الملفات التي تلاعب بها المستعمر الفرنسي، وأصبح يمثل أمرا على غاية من الحساسية مما يجعله حاضرا في الملف الأمني للجزائر.

- التهديدات الإرهابية

تعد الجزائر من الدول ذات الموقع الاستراتيجي والمساحات الشاسعة، والامتداد الحدودي الكبير، الأمر الذي يطرح إشكالية حول كيفية حماية كل هذه الحدود، في ظل ما يعرفه محيطها الإقليمي من أزمات ونزاعات متصاعدة لها تأثير مباشر على الأمن القومي الجزائري وذلك من خلال افرازها لأشكال من التهديدات الجدية. هذا الأمر سيؤدي، في نظرنا، إلى إعادة مراجعة سياسات الدفاع التي يجب أن تتزامن مع التداعيات الأمنية التي تعرفها الجزائر. إن التطرق إلى الأمن الوطني من هذا المستوى بعد إدراك مصادر تهديده، يعد مرحلة ضرورية ومهمة، عند إرساء قواعد التعامل مع ما يتم تحقيقه.⁽²⁵⁾

لقد خلقت البيئة الإقليمية للجزائر، والتي تعتبر بيئة خصبة وحيوية للعديد من الأزمات التي تنعكس على استقرار الجزائر وأمنها، مجموعة من التهديدات الجدية، بحيث تعد الجبهة العسكرية في مقدمة الرهانات الأمنية للجزائر. فمع السياق الذي أفرزه الحراك العربي من الفوضى والاستقرار كان لزاما على الجزائر إعادة مراجعة سياسة الدفاع للدولة. وذلك انطلاقا من محورية الدولة وما كان لها من دور مركزي في الحياة السياسية، باعتبارها التعبير السياسي عن إرادة التجمعات البشرية في العيش الجماعي، وتجسيدها حاجة الفرد للعيش في وسط محيط اجتماعي. واستنادا إلى ما للأمن كشعور من دور في الحفاظ على استقرار واستمرارية الحياة الاجتماعية في إطار "الدولة". يتجلى الأمن الوطني كمستوى من مستويات الأمن المتعددة في ارتباطه بالدولة ككيان معلوم ومحدود جغرافيا، تمتد عليه سلطتها المجسدة لمبدأ السيادة. فجل منطلقات تحديد مفهوم الأمن تتقاطع مع الدولة بشكل أو بآخر.⁽²⁶⁾

لقد استثمرت المنظمات الإرهابية في الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية، وذلك من خلال إعادة نشاطها، خاصة مع الانتشار الفوضوي وغير المتحكم فيه للأسلحة. هذا الأمر خلق مساحة أوسع للنشاط الإرهابي، الأمر الذي انعكس على الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا. تبرز هذه التأثيرات في تشكيل جماعات إرهابية جديدة؛ "حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا".

وميلاد حركات إرهابية جديدة نابع من استراتيجية جديدة تبناها تنظيم القاعدة، لغرض التكيف مع التطورات الميدانية للوضع، باستحداث تكتيك يقوم على تشكيل تنظيمات إرهابية جديدة لها من المرونة في الاستثمار في الوضع المتأزم في مالي وليبيا؛ من تكريس السلاح، وتجنيد الأفراد، والقدرة على اتخاذ القرار السريع والتحرك ما يسهل نشاطها على الأرض.⁽²⁷⁾

- الاعتداء الإرهابي على المركب الغازي الجزائري "تيقنتورين" سنة 2013

لقد عاشت الجزائر تاريخا لا يستهان به مع ظاهرة الإرهاب التي تعتبر ظاهرة دموية رسخت في الأذهان، استوجب على الجزائر اتخاذ استراتيجية لمكافحة، خاصة مع مخرجات الحراك العربي التي اتسمت بالاستقرار، نتيجة أن منطقة الساحل عرفت لسنوات نشاطا واسعا لهذه الجماعات خاصة مع القاعدة التي مازالت نشطة في المنطقة ولقد ظهر هذا التنظيم في المغرب الإسلامي ابتداء من جانفي 2007. تثير ظاهرة انتشار الإرهاب إحدى أخطر التهديدات غير النظامية التي تهدد كيان الدولة؛ لذلك شكل الاعتداء الإرهابي على منشأة تيقنتورين مطلع 2013م الحدث الأبرز، الذي أودى بحياة أكثر من 40 ضحية من جنسيات مختلفة.⁽²⁸⁾

هذا الحدث استوجب على الجزائر تدعيم تأمين الحدود ومحاربة الإرهاب في ضوء انتشار شبكات لتهرب السلاح وسيطرة ميليشيات خارجية غير نظامية بشكل يزيد من الهواجس الأمنية للجزائر. فموقع الجزائر اليوم هو محيط من التحديات والرهانات العسكرية والأمنية؛ أين تبقى المخاطر الأمنية مفتوحة على كل الاحتمالات. هذا الحدث الإرهابي استوجب على المؤسسة العسكرية استحداث لنظام الرقابة الالكترونية، وإعادة تعبئة الجيش في الحدود بصورة مكثفة لضمان الأمن القومي للجزائر، بما يتوافق

والعقيدة الأمنية الجزائرية بحيث أن دور الجيش يقتصر فقط على حماية الدولة من أي عدوان خارجي دون اللجوء إلى أي تدخل خارج حدود الدولة.

يعود تحديث الجيش وضرورة احترامه، للأسباب التالية⁽²⁹⁾

1. النزاع في مالي والاستقرار الأمني والسياسي في ليبيا وتونس؛ الذي يهدد أمن الجزائر؛
2. النشاط المتزايد للجماعات الإرهابية على الشريط الحدودي شرقا مع ليبيا وجنوبا مع مالي؛
3. الحدث الإرهابي على منشأة الغاز "تيقنتورين"، الذي أكد على ضرورة الاستعداد لتأمين الأمن القومي للدولة.

تهديد تنظيم "الدولة الإسلامية" "داعش"

في 29 جوان 2014، أعلن "أبو بكر البغدادي" نفسه خليفة، في أول أيام شهر رمضان عن قيام "الدولة الإسلامية". في جويلية ومن الموصل خاطب جميع المسلمين بضرورة مبايعته. هناك من يرى أن "داعش" نشأ كرد فعل على الاحتلال العسكري الأميركي للعراق في افريل 2003.

وتتضمن هذه التنظيمات "داعش" والقاعدة رسالة واضحة، وهي أن الدولة القائمة فشلت في تحقيق مبدأ استقلال الدولة والدفاع عن حقوق الشعوب، وعليه قدمت مثل هذه التنظيمات نفسها كبديل ملء الفراغ الخطير في الدول، ورسمت لنفسها مسارا محددا لجهة بناء كيانات بديلة (إمارات دينية في مرحلة أولية ودولة خلافة في مرحلة نهائية).⁽³⁰⁾

لا يكفي المقام لتشريح كل تفاصيل هذا التنظيم الإرهابي، من النشأة والأهداف وغيرها، وإنما يمكن القول اختصارا أنه يتضمن استراتيجية عسكرية للتمدد والبقاء. بحيث أن تمدد "داعش" في ليبيا، ومبايعة إرهابي تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي له.

المعروف أن العقيدة الأمنية الجزائرية تتضمن مبدأ عدم تدخل الجيش خارج حدودها. إلا أن وإن سلمنا أن هذه الفوضى التي عقت الحراك في المنطقة هي مخطط؛ أو عملية جيواستراتيجية كما أشرنا إليها سابقا، هي في الواقع قد تمددت في كل المنطقة

من العراق وسوريا واليمن، وليبيا مع محاولات لا يستهان بها في تونس ومصر والجزائر. وحتى وإن لم نسلم بأن "داعش" هو مجرد وسيلة استلزمته القوى الكبرى للحفاظ على بقائها الدائم في المنطقة من خلال التلاعب بملف الإرهاب، فإن هناك العديد من الباحثين الذين يرون بأن "داعش" ليس حالة إرهابية بل هو في الأصل جزء من مشروع دولي ينضوي تحت نظرية الفوضى الخلاقة، لإعادة هندسة الخارطة الجيوسياسية؛ لتجسيد مشروع الشرق الأوسط.

الخاتمة

ارتأينا أن تكون الخاتمة خاصة بالإجابة عن السؤال المطروح، حول دور الجزائر في مواجهة مجمل التحديات التي يعرفها الأمن القومي الجزائري؛ وبشكل خاص مع الانتفاضات التي عرفتها المنطقة العربية التي تزامنت مع بداية عام 2011م. بحيث أن الرهانات الأمنية التي تعرفها دول الجوار تفرض تحديات حقيقية بالنسبة للأمن القومي الجزائري خاصة مع هشاشة المنظومات الأمنية في دول الجوار.

هذا الوضع أنتج بؤرة للتطرف والإرهاب، بالإضافة إلى كون المنطقة محل تجاذبات بين القوى الكبرى؛ هذه المعطيات أصبحت في الإدراكات الأمنية للجزائر؛ استوجب عليها تفعيل استراتيجية لضمان أمنها. وبما أنه أصبح من الصعب على أي دولة ضمان أمنها بمعزل عن النسق الإقليمي والدولي، أصبح ضروريا إقامة تحالفات إقليمية ودولية. بالإضافة إلى تبني مقاربة أمنية شاملة تجمع ما هو عسكري، وتنموي، بالإضافة إلى ضرورة تجديد الخطاب الديني لمواجهة الخروقات المذهبية، باعتبارها تقع في قلب الأمن الديني وبالتالي رهان التماسك المجتمعي الذي يقع في قلب الأمن المجتمعي.

الهوامش

1. Samuel Huntington, political order in changing societies, New Haven and London, Yale university press, 1968, p. 264.
2. Tarik Ramadan, révolutions arabes ont été planifiées par les américains, conférence organisée au canada, le 7/9/2011, publié sur le site <http://www.agoravox.tv/tribune-libre/article/tariq-ramadan-les-revolutions-32703>, consulté le 20/12/2016
3. Robert D. Kaplan, « The new Arab world order », Foreign policy, 28, January 2011, http://www.foreignpolicy.com/articles/28/01/2011_the_new_Arab_world_order
4. United Nation Program, humain développement Report 2008, p. 65- 72.
5. منظمة العمل العربية: التقرير العربي الأول لمنظمة العمل العربية حول التشغيل والبطالة في الدول العربية. http://www.alolabor.org/wp_content/uploads
6. Eric Denécé, la grande illusion des révolutions arabes (la face cachée des révolutions arabes), centre français de recherche sur le renseignement, Ellipes Edition marketing, 2012, p. 13.
7. هنري. ج. شاوول: البطالة بين الشباب العربي، www.alkhabeer.com/sites/default/files/arab/youth_unemployment-Arabic.pdf، ص 3، تمّ الاطلاع عليه في 2016/12/25.
8. قاسم قادة/ زاوي امال: الفقر في الدول العربية والاقبال منه، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقبال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ديسمبر 2014، ص 379. http://www.univ-alger3dz/labos_mondialisation/telechargement/setting
9. Tarik Ramadan, révolutions arabes ont été planifiées par les américains, conférence organisée au canada, Op. cit.
10. Presedintial study Directive <http://www.fas.org/irp/offdocs/psd/idex.html>
- * l'auteur de « la force sans violence » et « de la dictature à la démocratie : cadre conceptuel pour la libération ».
11. حسن محمد الزين: الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، ط 1، دار القلم الجديد، لبنان، 2013، ص 75.
12. Ahmed Bensaada: Arabesque: le rôle des Etats Unis dans les révolutions de la rue arabe, 2012, Montréal, Québec, p. 18.
13. Ibid, p. 20.
14. حسن محمد الزين، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط، مرجع سابق الذكر، ص 167.

15. www.nytimes.com
16. الدبلوماسية الرقمية في خدمة السياسة الأمريكية www://albaladalaam.wordpress
17. www.aljazeera.net
18. لمزيد من المعلومات أنظر كتاب " من الديكتاتورية إلى الديمقراطية " للمفكر جين شارب متوفر على الانترنت مجانا مترجم إلى أكثر من 58 لغة.
19. Ahmed Bensaada : Arabesque : le rôle des Etats Unis dans les révolutions de la rue arabe, Opc. it, p. 42.
- * The Opinion Router.
20. رابح لونيسي، انعكاسات الفوضى في العالم العربي على الأمن الاستراتيجي للجزائر (دراسة استشرافية)، مجلة ستراتيغيا، العدد 1، 2014.
21. Tarik Ramadan, révolutions arabes ont été planifiées par les américains, Op. cit.
22. حسن محمد الزين، الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط، ص 118.
23. منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2013، ص 350.
24. فؤاد إبراهيم، داعش من التجدي إلى البغدادي: ط 1، مركز أوال للدراسات والتوثيق، بيروت، 2015، ص 12.
25. بلهول نسيم، الجانب النظري لطبيعة الامن العسكري الجزائري، في "فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني": ط 1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 270.
26. منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، مرجع سابق الذكر، ص 62.
27. منصور لخضاري، تطور "ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني إلى الصعيد عبر الوطني": ط 1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014، ص 83.
28. قوي بوحنية، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي، في "فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني"، مرجع سابق الذكر 493.
29. Laurence Aïda Ammour, évolution de la politique de défense Algérienne, centre français de recherche sur l'enseignement, aout 2013, <http://www.cf2r.org/fr/bulletin-de-documentation/evolution-de-la-politique-de-defense-algerienne.php>
30. فؤاد إبراهيم، داعش من التجدي إلى البغدادي: ط 1، مركز أوال للدراسات والتوثيق، 2015، ص 18.